حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد يوليو – سبتمبر 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

اشكالية الحدود الزمنية الفاصلة للعصور التاريخية: الاطار الزمني لمراحل التاريخ الاندلسي إنموذجاً

أ.م. د. نبراس فوزي جاسم*

جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم التاريخ
dr.nibras1974fawzi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/18
تاريخ قبول البحث: 2025/07/17
تاريخ النشر: 2025/09/30

المستخلص:

يعالج البحث موضوع أهمية تكييف المعرفة التاريخية في العصر الراهن، باعتباره ضرورة ملحّة تفرضها التحديات المعاصرة ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية، خاصة ما يتعلق بالهوية. ويرى الكاتب أن التاريخ، بطبيعته المرنة، قابل لإعادة التوظيف والفهم المتجدد، شرط توفر الرؤية المنهجية المناسبة. من الوسائل التي استخدمها المؤرخون لتحقيق هذا الهدف ما يُعرف بـــ"التحقيب التاريخي"؛ أي تقسيم التاريخ إلى مراحل أو حقب متميزة ذات طابع متجانس، ترتبط بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية متداخلة. ويؤكد النص أن لكل حقبة تاريخية بنية خاصة تختلف عن غيرها، مما يُبرر عملية التحقيب ويميزها عن غيرها من أساليب قراءة التاريخ. ومن هنا، تنطلق الدراسة لتشخيص الإشكالات التي تنتج عن إسقاط نماذج التحقيب المتعارف عليها على التواريخ المحلية، داعية إلى تمهيد نظري قبل الخوض في مناقشة هذه الإشكالية المنهجية.

الكلمات المفتاحية: الاندلس، التاريخ، التحقيب، التحقيب السياسي

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

المقدمة

إن تكييف المعرفة التاريخية أصبح أمرًا ملحًا في وقتنا الحاضر، والتاريخ في عمومه، بفضل مادته السلسة المرنة، قادر إذا ما أعطى الفرصة أن يتكيف المرة تلو الاخرى. والهدف من إعادة تكييف المعرفة التاريخية هو زيادة المعرفة بالتاريخ ودروسه،وتوسيع مديات الفائدة العملية من المعرفة التاريخية المتخصصة ومن ثم الاسهام في معالجة مشكلات معاصرة ذات بعد سياسي اجتماعي لها ارتباط بالهوية. ولكن كيف يُكيف التاريخ؟ هذا سؤال جدير بالإجابة. هنالك طرق كثيرة ابتدعها المؤرخون والمهتمون بفلسفة التاريخ عند إعادة عرض التاريخ ومن ثم إعادة قراءته. من هذه الطرائق ما يدعوه المنظرون التاريخيون بالتحقيب التاريخيHistorical Periodization؛ بمعنى اعتماد تقسيم افتراضيلمسيرة التاريخ يعتمد المراحل أو الحقب Periodizationof History،تنتظم فيها فروع التاريخ كلها،وفقا لذلكتكون الحقب التاريخية ذات طابع مميز وتشترك في مناخ متشابه تتعاقب الواحدة تلو الأخرى بالترتيب الزمني أو بالترتيب الموضوعي، فكل مرحلة من المراحل او الحقب التاريخية تتميز بمميزاتها الخاصة وبنيتها التي حددت معالمها عملية طويلة من التفاعل بين عناصرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وهذا الامر شرطا اساسيا والا ما الغاية من التحقيب اذا لم يكن هناك تمايز واختلاف في الحقب التاريخية وان شكلت بمجموعها وحدة شاملة رسمت ملامح ومسار التاريخ العالمي او الاممي او المحلي. انطلاقا من ذلك ياتي البحث محاولة لتشخيص طبيعة الاشكاليات التي يعكسها التحقيب التاريخي المتعارف عليه على تواريخنا المحلية. عليه تدعو الحاجة الى بعض المقدمات الضرورية لولوج موضوع يناقش حيثية مهمة في ميدان الدراسات التاريخية ذات البعد التنظيري.

ناقش العديد من الباحثين والمفكرين المعروفين مسـألة تحقيب التاريخ بشكل عام، وقدم البعض منهم دراسة مفصلة عن الموضوع واشكالياته وانعكاساته الفكرية واثره في تكوين الوعي التاريخي والهويه (Griesemer,1996, pp. 19-30)، في حين كرس المفكرون العرب ابحاثهم لدراسة اثر التحقيب في تشكلات العقل الجمعي العربي المعاصر، منهم على سبيل المثال عبد العزيز الدوري(الدوري، 2003)وعبد الله العروي (العروي، 2005)ومحمد عابد الجابري (الجابري، 2009) واكتفى بعض منهمبإشارات مهمة عن تحقيب التاريخ العالمي وارتباطاته بالتواريخ المحلية مثل كمال مظهر احمد وكذلك أحمد التوفيق[1] في مقال له نشرته مجلة المشروع (**التوفيق، 1988**)وغيرهم. ولازال الموضوع محل نقاش نظرا لأهميته الحيوية التي تقترن بإنتاج قراءات تاريخية ذات ابعاد حاضرة ومستقبلية. انطلاقا من ذلك يناقش مضمون هذه الورقة جزئية صغيرة تقع ضمن اطار منظومة التحقيب بشكل عام، لتحديد ملامح اشكالية وجود تلك الحدود الزمنية الفاصلة لمراحل التاريخ، والتحفظات والارباك الذي ينطوي على اعتمادها، متخذين من الحدود الزمنية لعصور الاندلس انموذجا لإيضاح الهنات التي تعتري ذلك. ولنا ان نعمم التحفظات على وجود مثل هذه الاشكالية الصغيرة على الاطر العامة للتحقيب التاريخي العام. ويحدونا الامل ان تسهم هذه المحاولة المتواضعة في اتساع دائرة اهتمامات الباحثين والمؤرخين في ميدان الدراسة التاريخية لطرح بدائل اكثر دقة لهذا التقسيم الافتراضي.

اولا: تحقيب التاريخ العام: تحفظات بنيوية

اولا: إن التحقيب التاريخي، بوصفه أداةً لفهم تطور الحضارات عبر الزمن، ينبغي أن يعكس بدقة التغيرات العميقة في البنية الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية، لا أن يقتصر على الحوادث السياسية الكبرى **(بروديل، 1988، ص45)**.

فالتقسيمات الافتراضية للتاريخ العام المعتمدة حاليًا، سواء على مستوى تحقيب التاريخ العالمي ككل أو على مستوى تاريخ كل أمة أو حضارة على حدة، بل وحتى على مستوى التواريخ المحلية، تعاني من جملة إشكاليات قد تعترض أو تعيق إتمام الفائدة المتوخاة من التحقيب التاريخي **(العروي، 1992، ج1، ص 120)**.

أغلب الأحيان، تنعكس تأثيرات ذلك التحقيب وإسقاطاته على تحقيب التواريخ المحلية. ومن أمثلة ذلك، الاستحواذ الذي يمارسه العقل الغربي في هذا المجال، والذي يجعل مفكرًا معروفًا مثل عبد الله العروي يقع أسيرًا له عند محاولته التوفيق بين تحقيب التاريخ الإسلامي ونظيره الأوروبي الذي يعتمد التقسيم الثلاثي: العصر القديم (AncientEra) العصر الوسيط(MiddleAges)) العصر الحديث(ModernAge)**(العروي، 1992، ج1، ص123)**إذ جعل العروي من حقبة تاريخ حضارة الإسلام توافق تاريخ العصور الوسطى الأوروبية، مع ما في ذلك من إسقاطات ذاتية تضفي دلالات سلبية على تاريخ الإسلام في هذه المرحلة، رغم أنها شهدت تطورًا ونموًا حضاريًا سياسيًا وفكريًا واجتماعيًا واقتصاديًا يختلف جذريًا عن طبيعة المنجز الأوروبي في هذه الميادين إبان العصر الوسيط **(هودجسون،1993، ج2، ص15)**.

أرسيت قواعد هذا النوع من التحقيب، كما هو معروف، في عصر النهضة الاوربية **(عبد الله، 2021)** التي رأى مفكروه ان ذلك العصر هو عصر انعتاق الفكر من القيود الدينية (الكثلكة) الذي ساد في العصر الوسيط، تميز عصر النهضة بالاهتمام "بالحياة وبالإنسان اكثر من اي شيء اخر" لذا فهو يمثل بداية العصر الحديث (احمد، 2021، ص9). ان اطلاق تسمية "العصر الوسيط الاسلامي" على تاريخ الدولة الاسلامية مقارنة جائرة تختزل اسقاطات فكرية توحي ان ما اتسم به العصر الوسيط الاوربي من تراجع حضاري ناتج عن هيمنة الكنيسة ينطبق على تاريخ الحضارة الاسلامية **(Halilović, 2017, pp. 64-72)**[2].

ثانيا: تختزل حيثية التحقيب الاوربي للتاريخ العالمي اشكاليات اخرى، منها وجود حدود زمنية فاصلة بين مراحل التاريخ، ومحاولة اقحام تلك المراحل في قوالب جاهزة، تربك وتعيق استيعاب وتتبع تلك الاجزاء المكونة لمجرى التاريخ (عالميا – امميا – محليا) سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وتعرقل ذلك الترابط بين تلك الاجزاء. ان هذا القالب الجاهز لتقسيم المراحل التاريخية، تدخل الدارسين في دوامة المقارنات والمقاربات التاريخية بين مستويات وطبيعة المنجز الحضاري للمجموعات البشرية في كل مرحلة تاريخية مرت بها. من بين من شخص هذه الاشكالية المؤرخ هربرت فيشر بقوله: **"ليس من السهل على الباحث ان يحدد تاريخاً فاصلا بذاته بين العصرين الوسيط والحديث، فالانتقال بينهما حدث بالتدريج، ولم يسر على وتيرة واحدة، ثم هو في بلد ما اسرع منه في بلد اخر، هذا الى ان التحول لم يعم العالم باسره بحيث تركه خاليا من رواسب العصور الوسطى"** (فشر، 1070، ص7).

هذا ما اشار له ايضاالمؤرخ قسطنطين زريق بقوله " **ان أي فصل بين أجزاء الحياة المتماسكة أو تقطيع خيوط التاريخ المستمرة، أو إقامة سد مصطنع في مجرى التاريخ المنساب، يقف دون فهمنا الصحيح للحياة البشرية وحكمنا الصادق لها أو عليها**" (زريق، 1963، ص36).

ثانيا: استقراء في اصول التحقيب التاريخي الاندلسي وبنيته

يعتمد الباحثون والدراسون لتاريخ الاندلس من الفتح سنة 92ه/ 711م وحتى السقوط 897هـ/ 1492م على تقسيم افتراضي معروف لتاريخ الاندلس حددت معالمه مجموعة من دراسات المختصينامثال الدكتور حسين مؤنس وعبد الرحمن الحجي وعبد الله عنان وغيرهم[3]، يبدأ بعصر الفتح (92 –95ه/ 711–714م) ومن ثم عصر الولاة (95–183ه/ 714–755م) وعصر الامارة (138– 316ه/ 755–929م) وعصر الخلافة (316–366/ 929– 976م)، بعض الآراء تنهي هذا العصر سنة (400ه/ 1009م)، وعصر الطوائف الذي يبدأ (سنة 400ه / 1009م) وينتهي سنة (484ه/ 1091م) وعصر المرابطين (484ه– 520ه/ 1091– 1126م) وعصر الموحدين (520– 620ه/ 1126–1223م) وعصر مملكة غرناطة (620– 897ه/ 1223– 1492م) وصولا الى سقوط الاندلس 1492 م (مؤنس، د.ت.،ج1–2؛ مؤنس، 1955)[4].

ينطبق الكلام السابق، الى حد ما، على كتابات بعض المؤرخين الغربيين، إذ تبنى هؤلاء هذا النمط من التقسيم لتاريخ الاندلس، منهم على سبيل المثال لا الحصر انخل جنثالثبالنثيا عند دراسته للفكر الاندلسي والذي اعتمد التقسيم الافتراضي نفسه لعصور الاندلس، مع ملاحظة ان المتتبع لمادة الكتاب سيجد صعوبة بالغة في ان يميز اختلافات جوهرية في الآداب والفنون في المراحل الانتقالية من عصر الى اخر، صحيح انها اتخذت مسارا تصاعديا في التطور لكن ذلك لم يحدث بشكل سريع بل بتدرج وسياق متأني (بالنثيا، 2011؛ **Palencia, 1950, pp. 175-17**). ونجد ايضا هيمنة العامل السياسي في تقسيم التاريخ الاسباني العام لا تاريخ اسبانيا الاسلامية فحسب، حتى امتد تأثير ذلك الى الكتابات غير المختصة (**يستعرض الكتاب تقسيم تاريخ الأندلس بطريقة متأثرة بالتحولات السياسية الكبرى، بداية من الفتححتى نهاية غرناطة**)) (**Meditz&Solsten 1979, pp. 5-8**).

تأسيساً على ذلك، فان البحث معني بمعالجة جزئية صغيرة تقع ضمن اطار منظومة التحقيب بشكل عام، وتشخيص التحفظات والارباك الذي يترتب على اعتمادها، وهي تحقيب التاريخ الاندلسي وحدوده الزمنية كأنموذج لإيضاح الهنات التي تعتري هذا النوع من التحقيب. بمعنى ان البحث غير معني بأنواع التحقيب الاخرى. اما عن سبب اختيار هذا النوع من التقسيم الافتراضي للتاريخ الاندلسي محورا للبحث، فيرجع الى كونه المعتمد اكاديميا ويعد اساساً في دراسة التاريخ الاندلسي، وهو الاكثر شهرة وحضورا عند الدارسين والمختصين على عكس انواع التحقيب الاخرى التي تبنتها بعض المصادر، وهذه لا تعنينا باي شكل من الاشكال لان مضمونها بعيدا عن الموضوع محل النقاش ولا تخدم الغرض الرئيس

له. لذلك سنبتعد عن مضمون أي مصدر من مصادر التاريخ الاندلسي التي لم تتبن هذا التقسيم الافتراضي المذكور والمقترن بحدود زمنية صارمة لتلك العهود.

تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال الجوهري الآتي: ما الأسباب التي دفعت هؤلاء المؤرخين إلى تبنّي هذا النمط من التقسيم أو التحقيب لتاريخ الأندلس؟ وهل استندوا في ذلك إلى المصادر الأولية التي أرخت للأندلس، أم أنهم استلهموا منهجهم من تجربة المؤرخين الغربيين في تقسيم التاريخ العالمي، مع مراعاة الخصوصيات التي فرضها السياق المحلي لتاريخ الأندلس؟ أم أن هذا التحقيب هو ثمرة اجتهاداتهم الذاتية، ابتغوا من خلاله تسهيل دراسة تاريخ الأندلس وتنظيم مادته لتمكين الباحثين من الإلمام بمختلف تحولاته عبر مراحله المتعاقبة؟

تبنّى عدد من الباحثين والمؤرخين المحدثين تقسيم تاريخ الأندلس إلى مراحل: عهد الولاة، عصر الإمارة، عصر الخلافة، عصر ملوك الطوائف، عصر المرابطين والموحدين، وعصر بني الأحمر (مملكة غرناطة)، وعند تتبع اصول هذا التقسيم في كتب التراث الاسلامي التي كرست لمعالجة تاريخ الاندلس، او استعرضت ضمنيا هذا المراحل التاريخية، نجد انه ورد بأشكال مختلفة عند مؤرخي الاندلس، اغلبها جاء اوحى بهذا التقسيم تلميحاً، لا تصريحا، ابتداءً من صاحب كتاب" **اخبارمجموعة**" لمؤلف مجهول والذي يعد اقدم نص تاريخي لمح لذلك التقسيم لعهود الاندلس (مؤلف مجهول، 1989، ص ص 27–28) مرورا بعبد الملك بن حبيب السلمي الاندلسي (174– 238 ه/ 790–853م) صاحب كتاب "**كتاب التاريخ**"(السلمي الاندلسي، 2008، ص 141). اقتبس ابن القوطية (ت367ه) في كتابه " **تاريخ افتتاح الاندلس**"(ابن القوطية، 1989) تلك الاشارات من المصدرين،وقدتبنى عبد الملك بن حبيب السلمي الاندلسي ذلكالتقسيمٌللعهود الاولى للأندلس وعد تاريخ بداية عهدالولاةتبتولي عبد العزيز بن موسى بن نصير (عام 95ه)(**السلمي الاندلسي، 2008، ص ص 153–154**)وبعد فتنة مقتل الاخير سنة (98 ه) اصبح ايوب بن حبيب اللخمي والياً على الاندلس (99 ه)، ومما ورد في كتاب "**اخبار مجموعة في فتح الاندلس**"ما نصه "**اجتمع اهل الاندلس، بعد ان اقاموا سنينٌ لا يجمعهم وال، على ابن حبيب اللخمي... ولو هامرهم وحولوا السلطان الى قرطبة في اول سنة تسع وتسعين**" (مؤلف مجهول،1989، ص28)، واشار المؤلف ايضا في الكتاب نفسه الى ان عهد الامارة يبدأ من سنة 138ه (مؤلف مجهول،1989، ص49) وطبقا لابن سعيد (ابن سعيد الاندلس، 1964، ص 182) اخر فان هذا العهد ينتهي بسنة 316هبإعلان عبد الرحمن بن محمد الناصر لدين الله (300–350ه/ 912–961م) الخلافة سنة 316ه. اجمالا يمكن ان نرتب ابرز المصادر الاولية التي اسهمت في التأسيس لهذا النمط من التقسيم لمراحل التاريخ الاندلسي:

1. **ابن حيان القرطبي (ت. 469هـ/1076م)**، في كتابه المقتبس في تاريخ أهل الأندلس، حيث يقدم سردًا زمنيًا دقيقًا للأحداث من عهد الولاة وحتى عصر الطوائف، مشيرًا إلى التحولات الكبرى في بنية الدولة والحكم بصورة ضمنية تسمح بتقسيم الفترات الزمنية **(ابن حيان القرطبي،1981)**.

2. **ابن بسام الشنتريني (ت. 542هـ/1147م)**: في الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لم يكن مؤرخًا بالمعنى التقليدي، لكنه قدّم سردًا أدبيًا زمنيًا يعكس تحولات القوى السياسية والثقافية، مما يعكس ضمناً تحقيباً زمنياً للأحداث (ابن بسام الشنتريني، 1975).

3. **ابن عذاري المراكشي (ت. 712هـ/1382م)**، في كتابه البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، إذ اعتمد تقسيمًا واضحًا من خلال تناوله تاريخ الأندلس في حقب متتالية (ولاة، إمارة، خلافة، طوائف...)(ابن عذاري، 1985).

4. **لسان الدين بن الخطيب (ت. 776هـ/1374م)**: في كتابه الإحاطة في أخبار غرناطة، ركز على تاريخ مملكة غرناطة، مما أوحى للباحثين المعاصرين باعتبار الفترة الأخيرة من الأندلس "عصر سلطنة بني الأحمر" كمرحلة مستقلة (ابن الخطيب، 1968).

5. **ابن الخطيب:**ينسب البعض مخطوطة "عمل من طبع المغرب من ملوك بني الأحمر" لابن الخطيب،عموما لقد أبرز المؤلف بشكل خاص خصوصية مملكة غرناطة في مواجهة سقوط الأندلس، مما يعزز فصل هذه المرحلة تاريخيًا عن سابقتها (ابن الخطيب، 1956).

6. **المقري التلمساني (ت. 1041هـ/1631م)**: في كتابه نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، اعتمد تقسيمًا موضوعيًا وتاريخيًا للأندلس بما يشبه إلى حد كبير التحقيب العصري (المقري، 1968).

انطلاقا من هذه المقدمة نستنتج ان الباحثين والمؤرخين المعاصرين لم يبتدعوا هذا التقسيم من فراغ، بل وجدوا له جذورًا قائمة، وإن كانت مبعثرة أو غير مصاغة بشكل منهجي صريح، في المصادر الأندلسية ذاتها. فهذه المصادر، وإن لم تقدم تحقيبًا صريحًا بالمعنى الأكاديمي الحديث، إلا أنها وصفت المراحل السياسية الكبرى بشكل جعل من السهل على الباحثين اللاحقين استلهام هذا النموذج التحقيبي،إذ قدمت الإطار العام الذي ساعد المؤرخين المتأخرين في اعتماد تحقيب دوري يتناسب مع التحولات السياسية الكبرى. ومع ان هذه الجزئية تستحق الدراسة بصورة معمقة واكثر شمولا، الا اننا سنكتفي باعتماد الفكرة العامة وهي ان الباحثين والمؤرخين الحاليين تبنوا هذا النوع من التحقيب لتاريخ الاندلس من تلك المصادر الاندلسية التي اسست لتحقيب التاريخ الاندلسي وان اختلفت بشكل طفيف في تحديد البدايات والنهايات لكل عهد. يبقى ان نجيب عن سؤال له علاقة بالأسباب والدوافع وراء تبني المصادر الاندلسية لهذا التقسيم؟ والاجابة عن هذا السؤال

ايضا يحتاج الى تعمق اكثر وسبر اغوار طبيعة وظروف المساحات التاريخية التي انتجت وتحركت فيها نصوص "التحقيب" تلك، لنكتشف الدافعية وراء اعتماد ذلك التقسيم لمراحل التاريخ الاندلسي.لكن نستنتج الفكرة الاساسية التي ننطلق منها ان تأثير العامل السياسي في مجريات التاريخ الاندلسي كان واضحا وفرض تأثيره في نمط الكتابة التاريخية السائدة آنذاك كون ميادين فاعليته تركزت على قمة هرم السلطة التي امتلكت زمام ادارة الميادين الاخرى، لذا تمخض عن هذه الفكرة اهتمام اغلب المصادر الاولية بالعامل السياسي كموجه لمسيرة التاريخ الاندلسي وحددوا فواصل ذلك التاريخ طبقا لذلك.

تتضح مؤشرات هذا التأثير في اعتماد اولئك المؤرخون الاول على سنوات فاصلة لمراحل التاريخ الاندلسي (عصر الفتح 92 -95ه/ 711-714م)، (عصر الولاة 95- 138ه/ 714-755م)، (عصر الامارة 138- 316ه/ 755-929م) و(عصر الخلافة 316-366/ 929- 976م)... الخ. وتأثراً بنمط الكتابات التاريخية المتواترة التي كانت السبب وراء ظهور مباني التحقيب التاريخي الاندلسي المعروف، وقد تلقف اغلب المؤرخين المعاصرين هذا القالب الجامد للتحقيب ومن ثم تم تعميمه على الدارسين واصبح من المسلمات غير القابلة للتشكيك بجدواها وبالنقاش والجدل العلمي بشأنها.

وبغية ايضاح الفكرة العامة لتأثير العامل السياسي في قراءة هؤلاء المؤرخين الاول للتاريخ، يجب ان نلتفت الى بعض النقاط المهمة التي اظهرت اهتمام المصادر الاولية للتاريخ الاندلسي بالجوانب السياسية واتخاذها معيارا لتصنيف المراحل التاريخية، على سبيل المثال لا الحصر ان عهد الولاة يمتد اطاره الزمني في اغلب المصادر الاندلسية بين (95-138ه/ 714-755م) وعهد الامارة بين السنوات (138- 316ه/ 755-929م)، نجد ان العنوان الابرز لتلك العهود هي احداث سياسية، إذ سمي العهد الاول بعهد الولاة لان مقاليد الامور بيد والي تعينه الخلافة بطريقة مباشرة او غير مباشرة، في حين ان العهد الثاني "عهد الامارة" سمي بذلك عندما تولى عبد الرحمن الداخل الاموي منصب (الامير) بدلا من الوالي، ولم تعد الاندلس تابعة للخلافة العباسية كما كانت ايام الولاة. وينسحب الكلام نفسه على العهود الاخرى فعصر الخلافة وعصر الطوائفتم تبني المعيار نفسه في تحديد اطارهما الزمني. وهذا دلالة على اهتمام اولئك المؤرخون بالعامل السياسي محركاً لأحداث التاريخ الاندلسي ونتائجه التي اصبحت فيصلا اوحد لرسم الحدود الفاصلة بين عهود او عصور الاندلس وفقا للتقسيم الافتراضي المذكور.

وتعليل ذلك، كما يبدو، راجع الى سياق الاحداث التاريخية الكبرى التي اضفت لونها الخاص على مراحل التاريخ الاندلسي، فخلال مدة الفتح الإسلامي للأندلس، تمكن المسلمون من السيطرة على معظم أنحاء شبه الجزيرة الإيبيرية، بما في ذلك مدينة بنبلونة في أقصى شمال جليقية، باستثناء بعض المناطق مثل "الصخرة" التي تُركت لصغر شأنها. واستمرت حملات الجهاد والتوسع في عمق أوروبا، حيث تم فتح مدينة نربونة في جنوب فرنسا، والتي أصبحت قاعدة للفتوحات خلف جبال البرانس. حقق المسلمون خلال هذه الفترة انتصارات كبيرة أضافت صفحات مشرقة إلى سجل الفتوحات الإسلامية هذا ابرز اعمال عهد الفتح (ابن عذاري، 1985، ص25؛ **Guichard, 1976, p.56**).

اما عصر الولاة فقد تم فيه التركيز، بعد استقرار الحكم الإسلامي في الأندلس، على إرساء قواعد الإدارة السليمة، حيث أجريت إصلاحات إدارية مهمة وأعيدت الوحدة التنظيمية للبلاد بعد انهيار السلطة القوطية. أنشئت شبكة إدارية ذات طابع عسكري شملت معظم أنحاء الجزيرة. برزت خلال هذا العصر شخصيات قيادية مثل السمح بن مالك الخولاني، الذي قام بمسح أراضي الأندلس وتقدير خراجها، بالإضافة إلى إصلاحاته الإدارية التي حسّنت حالة المزارعين (ابن حيان،**1981، ج1، ص75؛ Collins, 1989, p. 145**).

ومن مظاهر الاستقرار الاسلامي في الاندلس انتشار التعريب والفنون في الأندلس خلال هذا العصر، تعريب النقود أو السكة. بدأت عملية سك النقود على الطراز العربي الإسلامي في عهد موسى بن نصير، حيث ضرب عملات ذهبية وبرونزية في دار السكة بطليطلة لصرف رواتب الجند. وفي ولاية السمح بن مالك الخولاني، استُكملت عملية التعريب، حيث ظهر أول دينار عربي معرّب في الأندلس عام 102هـ. كانت النقود قبل ذلك تحمل نقوشًا لاتينية وشارات مسيحية، وتم التخلص من ذلك تدريجيًا، حتى أصبحت النقود تُسك باللغة العربية بالكامل(**عنان،1997، ج1، ص ص 200–202؛ Moreno, 2006, p. 115 .p**).

إذا ما تأملنا الكيفية التي أدار بها الولاة المسلمون الأندلس، ومؤسساتها السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية، كالجيش وبيت المال وتنظيم الحرف، يتبيّن أن الغالبية العظمى من هذه النظم لم تشهد تغييرات جوهرية خلال السنوات الأولى من عهد الإمارة. بل يمكن القول إن أمراء بني أمية الذين تسلموا الحكم ابتداءً من سنة 138هـ/756م حافظوا إلى حد بعيد على النسق ذاته الذي ورثوه عن مرحلة الولاية الأموية(ابن حيان،**1981، ج1، ص ص212–215**). ومن أمثلة ذلك استمرار نظام الحجابة ودواوين الرسائل والخراج، والتنظيمات العسكرية بما فيها إنشاء القوة البحرية (**ابن الأبار، 1967، ج1، ص97**).ومع ذلك، ظهرت بعض الاختلافات التدريجية بين العهدين،إذ اختفت بعض المظاهر الإدارية التي كانت مرتبطة بالسلطة المركزية في المشرق، خاصة ارتباط الولاة المباشر بالخلافة الأموية في دمشق، وحلّ محلها نظام الحكم الأميري المستقل، حيث أصبح الأمير الأندلسي يجمع بين السلطتين السياسية والدينية (**المقري، 1968، ج1، ص189**). كما استُحدثت بعض المؤسسات الجديدة، مثل تقوية مؤسسة الحجابة التي توسعت صلاحياتها، وتشكيل قوة بحرية دائمة لحماية السواحل (**Molins,1992,pp. 85-88**).

على الرغم ذلك، لم يكن أثر هذه التحولات فورياً بعد سنة 138هـ، بل احتاج إلى فترة زمنية امتدت لعقود حتى ظهرت معالم التغير البنيوي في المجتمع والاقتصاد الأندلسي. فقد ظل الطابع الإداري العام متسمًا بالمحافظة خلال النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وبدأت معالم التحول تتبلور بوضوح أكبر مع تعاظم سلطة الحجاب والزيادة

التدريجية في الاعتماد على العناصر المولدة والصقالبة داخل المؤسسات العسكرية والإدارية بحلول القرن الثالث الهجري (Glick, 1979, pp. 150-153).

ثالثا: اشكاليات تحقيب التاريخ الاندلسي

تأسيسا على ما تقدم نطرح التساؤل الاتي: ماهي المشكلات التي تعتري مثل هذا النمط من التحقيب للتاريخ الاندلسي؟ على أي اساس تم التمييز بين بين عصور الاندلس؛ من الواضح من تسميات تلك العصور ان عامل السياسي كان الفيصل في وضع الحدود الزمنية لتلك العصور. مثلا العهد الاول عرف بعهد الولاة، لان مقاليد الامور بيد والي تعينه الخلافة بطريقة مباشرة او غير مباشرة، في حين اطلق على العهد الثاني (عهد الامارة) لأنه ارتبط بتولي عبد الرحمن الداخل منصب (الامير) بدلا من الوالي، ولم تعد الاندلس تابعة للخلافة الاسلامية كما كانت ايام الولاة. تبعا لذلك اتخذت المصادر التاريخية الاندلسية تولي عبد الرحمن الداخل (138 ه) حدا فاصلا بين العهدين، على الرغم من ان الاختلافات بين اواخر عهد الولاة والسنوات الاولى من عهد الامارة لم تكن جوهرية باستثناء تولي عبد الرحمن الداخل امارة الاندلس (واختلاف تبعية الاندلس لمركز الدولة من ولاية الى امارة اكثر استقلالية لكن هذا التغيير لم يحدث بسنة واحدة بل بشكل متقادم وتدريجي). والسؤال لماذا هيمن شكل الحكم في تحديد هذا العصر او ذاك؟ وهو ما سنراه ايضا واضحا في تحديد عصور الاندلس الاخرى التي خضعت للشرط نفسه (شكل الحكم فقط) في تحديد اطرها الزمنية. لعل ذلك يثير عدة تساؤلات جديرا بالتفكير والتامل منها: هل اختلفت النظم السياسية في اواخر سنوات عصر الولاية عنها في السنوات الاولى من عصر الامارة؟ لو تتبعنا لوجدنا ان هذه النظم استمر العمل بها ولم تظهر اختلافات جوهرية فيها خاصة في السنوات الاولى من عصر الامارة. أي ان الاختلافات الجوهرية بين العصرين او العهدين لم تظهر في سنة 138ه بل ان عملية التحول استغرقت سنوات طويلة، اذاً لماذا اصبحت هذه السنة تحديدا (138ه) هي الحد الفاصل لمجرد تغيرا حصل في شكل الحكم بل في شخص الحاكم؟

الحقيقة ان اتخاذ العامل السياسي معيارا لهذا التقسيم الافتراضي لمراحل التاريخ الاندلسي، خلاف للمنطق العلمي السليم، فهذا القالب الجامد للحدود الزمنية لمراحل التاريخي الاندلسي لا يعطي مساحة وافية للمتغيرات الفاعلة في مجالات الحياة البشرية الاخرى (**الحجي، 1981، ص ص43، 136، 213، 295- 298، 320-321، 417، 453، 509**).

ضمنا النظم الادارة السياسية التي استمرت تعمل على نفس النسق في السنوات الاخيرة من عصر الولاة والسنوات الاولى من عصر الامارة على اقل تقدير. وبغية تقديم ايضاحات اكثر سنركز على نقطيتين اساسيتين تختزلان تحفظات عدة على تبني مثل هذا النوع من التحقيب:

اولا: أن كل عصر أو حقبة او مرحلة أساسية في التاريخ الإنساني او المحلي لا بد أن تمثل وحدة مستقلة، لكنها تمثلفي الوقت نفسه جزءا من كل، ترتبط مع الحقب الاخرى ترابطا اشبه بحلقات السلسلة، وأن ملامح كلحقبة من سياسة أو اقتصاد أو اجتماع أو فكر وثقافة كلها جوانب أو ملامح للمجموع الكلي LivingTotality، ومنها جميعها يتكون تاريخ أمة من الأمم وينطبق الحال على تاريخ الاندلس،ذلك ان صيرورة عملية الانتقال التاريخي ووضوح التمايز بين حقبة

واخرى يستلزم مساحة زمنية واسعة تتفاعل فيها جميع المؤثرات والعوامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا كي تبدأ معالم الحقبة الجديدة بالوضوح تدريجيا وترسم في النهاية معالم هذه المرحلة التاريخية او تلك، فكيف تحدد الاطر الزمنية للحقب والعهود التاريخية بمساحة زمنية قصيرة، وفي بعض الاحيان تحدد بسنة واحدة فقط؟

ان وجود حدود فاصلة للمراحل التاريخية لا تنسجم بأي حال من الأحوال مع عملية التراكم التاريخي التي لا تظهر تأثيراتها المحسوسة إلا بوجود مساحة زمنية واسعة تسمح بتفاعل المتغيرات جميعا في إطار منظومة واحدة تفعل فعلها في عملية الانتقال التاريخي من مرحلة إلى أخرى وفق جدلية ديناميكية متحركة لا يمكن معها، منطقيا، أن تحدد بتاريخ أو مدة زمنية قصيرة. فهل نجد أية تغييرات يعتد بها اقتصاديا أو اجتماعيا أو فكريا تقترن زمنيا بسنة (316هـ/929م) وهو بداية عصر الخلافة في الأندلس، يمكن معها أن نقول بأن هناك قطيعة تاريخية بين المرحلة التاريخية التي مرت بها الأندلس قبل هذه السنة وبعدها، إلى درجة نستطيع أن نؤشر معها تغييرا بنيويا بين عصري الإمارة والخلافة، إذا ما استثنينا التغير السياسي المترتب على إعلان الخلافة لا غير، وهو مجرد تغيير اعتباري وليس بنيوي ولم تترتب عليه أية تحولات جوهرية إلا في السنوات اللاحقة وبشكل تدريجي، فهو مجرد إجراء استهدف الاستقلال عن سلطة العباسيين في بغداد بداية الأمر، وحتى أجهزة الحكم وإدارة الدولة في المدة التي تلت إعلان الخلافة بعد مدة قصيرة لم يطرأ عليها إعادة هيكلة لتنظيمها الإداري (الحميري،**1983م، ص 202**). ففي البداية بقيت الأجهزة الإدارية والبيروقراطية على حالها تقريبًا، كما أن عبد الرحمن الناصر لم يقدم على تغييرات فورية في نظام الحكم وإنما اكتفى بتعزيز رمزية الحكم (**الحجي، 1981، ص ص 293–317**)، لا أكثر، كما أوضح ديفيد واسرشتاينDavid Wasserstein، إذ لم تُجرَ إصلاحات إدارية واسعة مباشرة بعد إعلان الخلافة، بل تم الحفاظ على معظم المؤسسات القائمة من عصر الإمارة **(Wasserstein,1993, p. 88)**.

ينطبق هذا الوصف على مجالات الحياة الأخرى كالاجتماع والفكر والآداب والفنون وغيرها، ومن يراجع تفاصيل التاريخ الأندلسي في بدايات عصر الخلافة لن يلاحظ أية تغييرات أساسية في تلك الميادين. فلو راجعنا نظم الشعر قبيل سنة 316هـ وبعيدها سنجد أنه لم يطرأ عليها تغيير يذكر نظما وأدوات إلا بحدود تغير أسماء الشعراء. فشعراء مثل ابن عبد ربه (ت 328هـ)، وامثاله الذين عاشوا نهاية عصر الإمارة وبداية عصر الخلافة، ظلوا يكتبون بالأسلوب التقليدي نفسه في المدح والغزل، كما يتبين في ديوان العقد الفريد، دون أن يظهر تجديد حقيقي في بنية القصيدة أو موضوعاتها (ابن عبد ربه، 1940، ج1، ص12).وينطبق ذلك على بقية ألوان الأدب والفنون الاندلسية وغيرها، فلو تتبعنا مراحل تطور الأدب الاندلسي في تلك المساحة الانتقالية بين عصري الامارة والخلافة، لوجدنا ان نظم الشعر وأساليبه ظلت كما كان قبل سنة 316هـ، ولم تظهر عليها سمات جديدة بارزة إلا تدريجياً مع ازدهار الحياة الثقافية لاحقاً (**Menocal, 2002, p. 45**).

إن مظاهر التحول الثقافي والاجتماعي والعمراني لم تظهر مباشرة بعد إعلان الخلافة، وإنما احتاجت إلى سنوات عديدة من التراكم التاريخي والتفاعل الاجتماعي والسياسي، كما أشارت إلى ذلك ماربيلفييرو Maribel Fierro(**Fierro,2013, p. 57**)، التي أوضحت أن بناء مدينة الزهراء كمثال على ترف الحكم الأموي لم يبدأ إلا بعد نحو عشر سنوات من إعلان الخلافة.وفي ميدان الفنون، نجد أن العمارة الأندلسية لم تشهد تطوراً مفاجئاً عند إعلان الخلافة، بل ظل الطراز الفني متواصلاً مع إرث الإمارة الأموية السابقة، ولم تبدأ السمات الفنية لعصر الخلافة بالظهور إلا في مشاريع لاحقة مثل توسيع المسجد الجامع بقرطبة(**Dodds,1992, p.89**)، والإضافات المعمارية البارزة التي تتجلى فيها هوية ذلك العصر لم تظهر إلا في عهد الحكم المستنصر بالله أي بعد عقود من الزمن(مارسيه، 1954، ص123). ونكاد نقطع أن الحدود الفاصلة بين مرحلة تاريخية وأخرى كانت متماهية بدرجة كبيرة إذا ما اتخذنا تطور مثل هذه الفنون والآداب معيارا لمثل هذا التقسيم لتاريخ الأندلس[5].

ان التداخل الحاد بين مرحلة تاريخية ما وتلك التي تليها، لا تترك مجالاً لوضع حدود فاصلة بينهما، إذ نجد مؤشرات وبواكير مرحلة تاريخية تبدأ بالبروز في ظل المرحلة التي تسبقها، في حين نجد أن بعض من مظاهر المرحلة القديمة موجودة في ظل مرحلة تاريخية جديدة، ذلكأن السياق التاريخي لعصر الإمارة ومنظومته المعرفية هو الذي ظل مستمراً وحاكماً في أغلب ميادين الحياة الأندلسية في المدة التي تلت سنة 316هـ لسنوات عدة إلى أن بدأت تظهر وتتجلى سمات عصر الخلاف،من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أن النظام والممارسات الاقتصادية، سواء كانت في مجال الزراعة أو التجارة أو حتى النظم المالية في الدولة، بقيت هي عينها ولم تتبدل أسسها إلا بعد شوط زمني طويل(**Kennedy,1996, p. 120**). إذ استمر الاعتماد على نظام الضرائب التقليدي (العشر والخراج) الذي كان معمولاً به منذ عصر الإمارة، ولم تظهر تغييرات جوهرية في النظام المالي إلا في عهد الحكم المستنصر بالله لاحقاً(**Wasserstein, 1993, p. 94**).البنى الزراعيةهي الاخرى ظلت على حالها، إذ واصلت الدولة سياسة دعم زراعة الحبوب والأشجار المثمرة بالأساليب التقليدية نفسها، ولم تدخل التحسينات الكبرى، مثل نظام الري المتطور وإدخال محاصيل جديدة، إلا في العقود التالية لعهد عبد الرحمن الناصر(**Constable, 1997, p. 211**).

أما من الناحية الاجتماعية، فإن التراتبية الاجتماعية والاعتماد على طبقة المولدين والبربر ظل سائداً كما كان عليه الحال قبل إعلان الخلافة، ولم تتغير طبيعة البنية الاجتماعية إلا تدريجياً مع اتساع سلطة الدولة وفرض قوتها(**Fierro, 2013, p. 78**). هذا يعني أن تلك السنوات التي لم تشهد تغيرات أساسية في ميادين الحياة العامة جميعاً تنتمي منطقياً للسياق التاريخي لعصر الإمارة. لماذا اذن تصنف على أنها جزءاً من عصر الخلافة؟

تأسيساً على ذلك، هل نستطيع أن ندّعي أن مجرد إعلان الخلافة (او أي عصر اخر من العصور الاندلسية) قد غيّر المنظومة الفكرية للمجتمع الأندلسي التي حكمت حركته طيلة السنوات السابقة لإعلان الخلافة وحددت معالم فلسفة حياته

إلى درجة الادعاء بأن فلسفة المجتمع الأندلسي تغيرت في سنة 316هـ/929م؟ قطعا لا يمكن لذلك ان يحدث، لأن المميزات الخاصة بعصر الخلافة لم تظهر إلا بتقادم الزمن وعن طريق عملية تراكم للمتغيرات في أغلب الميادين(**Kennedy,1996, 112**). فما هو مبرر أن نضع مثل هذه الحدود الفاصلة؟ وهل مجرد تغيير سياسي ذو صفة محدودة يعد كافياً للتمييز بين مرحلتين تاريخيتين؟عليه، فإن محاولة رسم حدود فاصلة قاطعة بين مرحلتي الإمارة والخلافة لا تستند إلى وقائع تاريخية واضحة، إذا ما اتخذنا تطور مظاهر الحياة الفكرية والاجتماعية والفنية...الخ معياراً لهذا التقسيم. إن التغيير كان عملية ديناميكية بطيئة وتدريجية، تعكس الطبيعة التراكمية للانتقال التاريخي في الأندلس.

تجلت في العصور اللاحقة الاشكاليات نفسها التي تجاهلهاالتحقيب "السياسي" لتاريخ الاندلس،فبعدسقوط الخلافة في الاندلس سنة422 ه/ 1031م،وبداية "عصر جديد" نتج عنه تغير الحكام والأنظمة السياسية وانقسام الأندلس إلى دويلات الطوائف، اتسمت البنية الاجتماعية للأندلسيين بصفة الاستمرارية، فلم تشهد تغيرات جذرية مباشرة عقب هذا الحدث السياسي الكبير، إذ حافظ المجتمع الأندلسي على تماسكه، واستمر النمط الاجتماعي القائم على العائلات العريقة والطبقات الحضرية كما هو(**ابن خلدون، 2005، ص 312**).

استمر ايضا النسق الفكري والثقافي لعصر الخلافة في عصر الطوائف، إذ لم تتغير الحياة الفكرية بشكل مفاجئ مع التحولات السياسية، فقد استمر العلماء والأدباء في إنتاجهم الثقافي والديني وفقا لمعايير وشروط عصر الخلافة، وظلت المساجد الكبرى مثل جامع قرطبة مراكز للعلم والفكر، حتى في ظل تقاسم الطوائف السيطرة على الأندلس، يؤكد ذلك المستشرق الاسباني غارسيا غوميز García Gómez فيبحثه " **قصائد عربية اندلسية**" (**García Gómez, 1952, p. 23;García Gómez, 1982**).وينسحب الكلام نفسه على الجوانب الادارية، إذ لم يرافق انهيار الأنظمة السياسية تغيرات سريعة في البنية الإدارية، فمعظم دويلات الطوائف احتفظت بأنظمة الدواوين وأساليب الحكم التي كانت معروفة في العهد السابق، مثل ديوان الرسائل وديوان الخراج، مع بعض التعديلات الطفيفة(**Catlos, 2018, p. 163**).

حتى الهوية الثقافية للمجتمع الاندلسي المتنوع بقيت واضحة وحافظت على وجودها في العصر اللاحق لعصر الطوائف، بل قاومت أي تغييرات خارجية، فعلى الرغم من الوحدة السياسية الجديدة التي فرضهاالمرابطون في الاندلس، فإن المجتمع الأندلسي قاوم محاولات فرض تقاليد مغربية صارمة، مما يدل على أن التغير السياسي لم يغير الهوية الثقافية(**Glick, 1979, p. 134**).

ان انتقال الاندلس السياسي إلى السيطرة القشتالية القسريةبعد سقوط غرناطة سنة 897هـ/1492م، والتي اتسمتبالقمع المنهجي الرامي الى استئصال الهوية الإسلامية(**لي. بي، 1994، ص ص 45-48**)، لم يفض الى تحولات اجتماعية ودينية جوهرية، إذظل السكان المسلمون محتفظين بعاداتهم في السر لعدة عقود، كما تكشف وثائق محاكم التحقيق الإسبانية(**Dadson, 2014, pp.45-47**). ليس هذا فحسب بل ان صفة الثبات في الفنون والآداب الاندلسية في العصور اللاحقة كانت واضحة ايضا ولم تشهد انقطاعات حادة مع تغير العهود السياسية، فالطرز المعمارية كالطراز

المدجني (Mudéjar) كانت استمرار التراث الفني الأندلسي رغم السيطرة المسيحية اللاحقة، مما يدل على رسوخ الفنون المحلية وتأثرها العميق بالهوية الحضارية المشتركة(**Molins, 1991, p. 95**)، وهذا ما يعزز فكرة التراكم بدلاً من القطيعة الحادة.

ثانيا:ان اية قراءة دقيقة للتاريخ لا يمكن ان تتعكز على استقراء حيثيات التاريخ السياسي فحسب وتجعل منه فيصلا دون سواه في تحديد ملامح العصور التاريخية، ذلك ان الاخير يمثل تجليا لتفاعل عدد كبير ومتنوع من العوامل والمحركات التي انتجت احداث التاريخ السياسية.ان مبدأ التحقيب للتاريخ الاندلسي هيمنت عليه مجريات التاريخ السياسي بالمطلق، وتم اغفال المتغيرات الاخرى والعوامل الفاعلة في مجمل التاريخ الاندلسي العام، إذ ان تفكك منظومة الاجتماع السياسي للمجتمع الاندلسي والضعف الاقتصاديوتراجع الواعز الاخلاقي والقيمي والديني كل هذه العوامل وغيرها هي التي انتجت عصر الطوائف، ومثل هذا التراجع لا يمكن ان يكون وليد مدة زمنية قصيرة بل هو نتاج تراكمات طويلة الامد وصلت الى ذروتها بالتفكك السياسي الذي شهدته الاندلس. بمعنى ان الوضع السياسي لم يكن سوى نتاج لتفاعل متغيرات اخرى هي التي اثرت بداية في تغير المجتمع الاندلسي ومن ثم كان التطور السياسي هو المحصلة النهائية لمثل تلك المتغيرات، فهل من المنطقي ان نقدم النتائج على المقدمات؟

الاستنتاجات

إنّ التحقيب التقليدي لتاريخ الأندلس استنادًا إلى الانقطاعات السياسية الكبرى (كالفتح، عهد الولاة، الإمارة، الخلافة، ملوك الطوائف، المرابطين، الموحدين، ثم بني نصر) أثبت قصوره العلمي وعدم جدواه التحليلية الدقيقة، لما ينطوي عليه من إشكالات متعددة ترتبط بطبيعة هذا النوع من التحقيب نفسه:

أولاً: هذا التحقيب يُربك المجال الدلالي للعصور الأندلسية عبر اختزال مراحل معقدة وغنية في أطر جامدة، توحي بزمن مستوٍ ذي طابع ثابت، بينما الواقع التاريخي تميز بالتداخل والاستمرارية والتطور البطيء عبر مساحات زمنية واسعة. وعليه، فإن ربط التحولات التاريخية بتواريخ سياسية حادة (مثل سنة 138هـ أو 422هـ أو 897هـ ...الخ) يتجاهل الصيرورة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي غالبًا ما كانت تسبق التحول السياسي أو تواكبه أو حتى تتأخر عنه.

ثانيًا: هذا النوع من التحقيب يهمل قضايا أساسية مثل التغيرات الاقتصادية، وتطور البنى الاجتماعية، وتحولات أنماط الفكر والثقافة، وهي ميادين قد تشهد تغيرات أعمق أثراً وأبطأ حركة من التحولات السياسية السطحية. من ثم، فإن التركيز المفرط على التغييرات في السلطة يغفل تطور المجتمعات المحلية ويجعل فهمنا للعمليات التاريخية الكبرى مجدبا فقيرا.

ثالثًا:تغذي تلك التقسيمات الافتراضية رؤية تجزيئية للتاريخ الأندلسي، وكأن كل عهد كان قطيعة تامة مع ما سبقه، بينما الشواهد التاريخية في مجالات العمارة، والقانون، والاقتصاد، والعادات الاجتماعية، تثبت أن عناصر كثيرة من نظم وثقافة واجتماع وادارة وعمران...الخ ظلت مستمرة رغم تغيّر الحكام.

تأسيساً على تلك التحفظاتتقدم هذه الورقة بعض المنهجيات المقترحة علها تسهم في بناء انموذج جديد للتحقيب، بديل لتحقيب تاريخ الأندلس، يعتمد معاييرا اكثر دقة وتتميز بالإتقان العلمي:

التحقيب الموضوعي أو البنيوي Thematic or Structural Periodization**:** يهدف الى تقسيم التاريخ الأندلسي بحسب التحولات الكبرى في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. على سبيل المثال: عصر التشكل الاجتماعي (الفتح إلى قيام الإمارة)، عصر الازدهار الثقافي والاقتصادي (عصر الخلافة)، عصر التفكك البنيوي (ملوك الطوائف وما بعدهم)، عصر المقاومة الثقافية (من بني الأحمر إلى سقوط غرناطة)، والابتعاد قدر الامكان عن وضع حدود زمنية صارمة بين تلك لعهود.

ممكن ان يعتمد ايضا على ما يعرف بـــ "**التحقيب الديناميكي الطويل** Long Dynamic Periodization والذي يستلهم مقاربات مدرسة الحوليات الفرنسية في دراسة التغيرات الطويلة المدى بدلاً من التركيز على الأحداث الظرفية مثل التركيز على تطورات من قبيل: الانتقال من مجتمع الغزو إلى مجتمع الزراعة المستقرة، ثم إلى مجتمع المدن والأسواق.

الانموذج الثالث المقترح للتحقيب هو "**تحقيب متعدد الحقول** Multidisciplinary Periodization"، تقترح هذه المنهجية تحقيب التاريخ بناءً على تقاطع عدة معايير: سياسية، اقتصادية، ثقافية، عسكرية، وعمرانية، بحيث لا تقتصر معايير المرحلة التاريخية على سقوط سلطة أو قيام أخرى.

ربما تبرز حاجة المختصين الى مزج اكثر من انموذج لدراسة التاريخ الاندلسي، من قبيل دمج بعض انواع التحقيب الخاصة مثل التحقيب المحلي/جهوي او التاريخ المصغر Microhistory ضمن نماذج التحقيب المقترحة التي تعتمد دراسة المراكز السياسية الكبرى، ويتم تضمين التحقيب المحلي بين طياتها فيُدرس تطور كل إقليم (قرطبة، غرناطة، إشبيلية، طليطلة...) بحسب ظروفه وتحولاته الخاصة، بما يتيح قراءة أكثر تنوعًا وثراءً لتاريخ الأندلس.مع الانتباه الى مراعات طبيعة السياق التاريخي والخصوصية الاندلسية عند تبني اي من المنهجيات المذكورة بما يلائم الغرض والهدف العلمي.

Abstract

The Problematic of Chronological Boundaries Between Historical Periods: The Temporal Framework of Andalusian History as a Case Study

By Nibras Fawzy Gassem

This text explores the importance of adapting historical knowledge in the modern era, viewing it as an urgent necessity driven by contemporary challenges—particularly those of political, social, and cultural nature related to identity. The author argues that history, by its inherently flexible nature, is capable of being reinterpreted and reemployed, provided the appropriate methodological approach is applied. One of the key methods used by historians to achieve this is known as historical periodization—the division of history into distinct and coherent phases or periods characterized by shared political, economic, social, and intellectual contexts. The text emphasizes that each historical period possesses its own unique structure that differentiates it from others, thereby justifying the process of periodization. Building on this premise, the study aims to identify the challenges that arise when conventional models of periodization are applied to local histories, highlighting the need for theoretical groundwork before engaging with this methodological issue.

Keyword: History, Al-andalus, Periodization, PoliticalPeriodization

الهوامش التوضيحية

(1)درس الابتدائية والثانوية بمراكش، وحصل سنة 1968 على الإجازة في الآداب (تخصص تاريخ)من جامعة الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. وحصل ايضا على شهادة علم الآثار ودبلوم السلك الثالث من كلية الآداب بالرباط. بدأ التوفيق في التدريس منذ 1961، حيث شغل منصب أستاذ مساعد بشعبة التاريخ بكلية الآداب بالرباط بين 1970 و1976، بعدها شغل وظيفة أستاذ محاضر بين 1976 و1979، وعمل نائبا لعميد كلية الآداب بالرباط ما بين 1968 و1978 قبل أن يشغل منصب مدير معهد الدراسات الإفريقية ما بين 1989 و1995 ومحافظا للخزانة العامة بالرباط من 1995 إلى 2002. أنجز عدة أبحاث ودراسات في الأدب مع الكتابة في مجال التأريخ الاجتماعي الذي خصه برسالة جامعية في موضوع المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر من 1850 إلى 1912، له أربع روايات "جارات أبي موسى" (1997) التي تحولت الى فلم روائي اخرجه عبد الرحمن التازي، و"شجيرة حناء وقمر" (1998) و"السيل" (1999) و"غريبة الحسين" (2000).

(2)تشير الباحثة إلى أن الإسلام وأتباعه أنشأوا حضارة لعبت دورًا محوريًا عالميًا لأكثر من ألف عام، تميزت بتوازنها بين العلم والإيمان، الروح والمادة، مع ربط الدنيا بالآخرة، خلافًا لحضارات أخرى ركزت على المادة وإشباع الغرائز دون مكان للدين. فقدمت الحضارة الإسلامية نموذجًا يربط الإنسان بالله، ويوازن بين العقل والقلب، والعلم والأخلاق، مما ساهم بشكل هائل في تطوير الحضارة العالمية. كما اتسمت بالعدل والتسامح، حيث عاش أتباع مختلف الديانات بسلام، استنادًا إلى تعاليم الإسلام الرافضة للإكراه في الدين.في إسبانيا الإسلامية (711–1492م)، ازدهرت الثقافة والعلم بفضل إنشاء المدارس والمكتبات، مما نشر التعليم والمعرفة بين الناس. ازدهر الأدب والفن، وشيّدت مبانٍ مميزة، حتى أصبحت قرطبة عاصمة حضارية للغرب، تضم مدارس طبية وفنية ومهنية، ومستشفيات ومراصد. جذبت قرطبة العلماء والطلاب الأوروبيين، مثل جربرت الذي أصبح البابا سيلفستر الثاني وأدخل الأرقام العربية إلى إيطاليا.ساهمت حركة الترجمة في طليطلة بنقل مؤلفات أرسطو، أفلاطون، جالينوس، وأعمال ابن سينا والفارابي وابن رشد إلى أوروبا. انتشرت هذه الأعمال

وأصبحت جزءًا من المناهج الجامعية، وظل كتاب "القانون في الطب" لابن سينا مرجعًا رئيسيًا في أوروبا لقرون. تؤكد الورقة على تفاعل الدين والعلم في الحضارة الإسلامية بالأندلس التي استمرت قرابة ثمانية قرون. ينظر:

Halilović,Safvet, Islamic Civilization in Spain – Magnifient Example of Interaction and Unity of Religion and Science, PsychiatriaDanubina, Vol. 29, Suppl. 1, (Croatia, Zagreb, 2017), pp. 64-72.

(3)ورد في المصادر الاولية بعض الاختلافات الطفيفة في تحديد تاريخ بعض عهود او عصور الاندلس، وهذا لا يمس جوهر حقيقة ان هذه المصادر مهما اختلفت في ذلك فأنها اسست لنمط تحقيب التاريخ الاندلسي.نتيجة لذلك انسحبت تلك الاختلافات على كتابات المختصين. عموما هذا لا يتعارض مع الاشكالية التي يناقشها البحث، فمهما اختلفت سنوات تلك العصور تبقى الاشكالية قائمة.

(4)يقع الكتاب في جزئين، يستعرض الأول طبيعة جغرافياالأندلس، ثم يقدم استعراضًا سريعًا لأحوال الأندلس السياسية قبل الفتح الإسلامي واحداث الفتح مرورًا بعهد الولاة ثم عصر الإمارة وعصر الخلافة ونهاية الخلافة الأموية فى الأندلس. انظر ايضا: مؤنس، حسين، " نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين الى الموحدين "، (مجلة المعهد المصري، مدريد، 1955)؛ عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام فى الأندلس، ط4 (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997).في مقدمته يعرض تقسيمه للفترات التاريخية بشكل صريح ويبرر ذلك بالتحولات السياسي. يقع هذا الكتاب في ثمانية اجزاء، ويعد من أشمل الكتب التي كُتبت عن الأندلس بداية من الفتح حتى مصير المسلمين بعد سقوط غرناطة والتنصير الجبرى ثم تهجير الموريسكيين وتغريبهم؛الحجى، عبد الرحمن علي، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، ط2 (بيروت، دار القلم، 1981). يتميز الكتاب أيضًا بمراجعة ومقارنة الأحداث التى وردت فى عدة مراجع وترجيح الأثر الاصح والأقرب إلى الحقيقة التاريخية خاصة فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من الفتح الإسلامي للأندلس ويعالج ايضا تاريخ الاندلس حتى سقوط غرناطةويناقش بشكل منهجي العصور من الولاة إلى سقوط غرناطة بالتقسيم التقليدي المعروف. ينظر ايضا مؤنس،حسين، فتح الأندلس، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1962م، ص 18–20.(يتحدث عن مراحل الفتح ثم تقسيم العصور السياسية الكبرى للأندلسة).

(1)تبنى بالنثيا في دراسته للفكر الاندلسي التقسيم الافتراضي نفسه لعصور الاندلس، لكن المتتبع لمادة الكتاب سيجد صعوبة بالغة في ان يميز اختلافات جوهرية في الآداب والفنون في المراحل الانتقالية من عصر الى اخر، صحيح انها اتخذت مسارا تصاعديا في التطور لكن ذلك لم يحدث بشكل سريع بل بتدرج وسياق متاني. انظر: بالنثيا، المرجع السابق.

مصادر البحث

اولا: المصادر الاولية:

1. ابن الأبار، الحلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، القاهرة: دار المعارف، 1967، ج1.
2. ابن القوطية، ابو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الاندلسي القرطبي (ت367ه)، تاريخ افتتاح الاندلس، ط2، تحقيق ابراهيم الابياري، القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989.
3. ابن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، 1975م.
4. ابن حيان،ابو مروان حيان بن خلف بن حسين بن حيان القرطبي (377– 469ه/ 987–1076م)، المقتبس في تاريخ أهل الأندلس، تح: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، 1981م.
5. ابن خلدون،عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت 808ه/ 1406م)، المقدمة، تحقيقعبدالسلامالشدادي،بيروت،دارالكتابالبناني، 2005م.
6. ابن سعيد الأندلسي، بو الحسن علي بن موسى بن سعيد العنسي(ت685ه / 1286م)، المغرب في حلى المغرب، تح شوقي ظيف، (القاهرة، 1964)، ج2.
7. ابن عبد ربه، العقد الفريد، تح: أحمد أمين وآخرون، (القاهرة، دار الكتب المصرية، 1940م)، ج1.
8. ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1983م.
9. ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي (ت بعد سنة 712ه/ 1312م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985م)
10. الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، دار الفكر، بيروت، 1980م.

11. عبد الملك بن حبيب، كتاب التاريخ، اعتنى به عبد الغني مستو، بيروت، المكتبة العصرية، 2008.
12. لسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله السلماني، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، لجنة البيان العربي، القاهرة، 1968م.
13. المقري، أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1968م.
14. مؤلف مجهول، اخبار مجموعة في فتح الاندلس وذكر امرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها بينهم، تحقيق ابراهيم الابياري، ط2، القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989.

ثانيا: الكتب والدراسات الحديثة باللغة العربية

1. احمد، كمال مظهر، رأي للمناقشة الاطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، بغداد، مطبعة الكتاب، 2021.
2. مؤنس، حسين، موسوعة تاريخ الأندلس تاريخ وفكر وحضارة وتراث، (بور سعيد، ممكتبة الثقافة الدينية، د؟ ت.)، ج1-2.
3. بالنثيا، انخل جنثالث، تاريخ الفكر الاندلسي، ترجمة حسين مؤنس ومراجعة سليمان العطار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011
4. الجابري، ومحمد عابد، تكوين العقل العربي، ط10، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
5. جورج مارسيه، الفن الإسلامي في إسبانيا وصقلية، ترجمة: علي عبد الواحد وافي، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1954م.
6. الحجى، عبد الرحمن علي، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، ط2 ، بيروت، دار القلم، 1981.
7. الدوري، عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، بيروت، ط4، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
8. العروي، عبد الله، مفهوم التاريخ، ط4، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005.
9. العروي، عبد الله، نحن والتاريخ، ط2،بيروت: دار العلم للملايين، 1963م.
10. عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام فى الأندلس، ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997.
11. فرناند بروديل، كتابة التاريخ: مقالات، ترجمة سعيد بنكراد،الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1988.
12. فشر، هربرت، اصول التاريخ الاوربي الحديث من انهضة الاوربية الى الثورة الفرنسية، ط3، ترجمة زينب عصمت راشد واحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، دار المعارف بمصر، 1970.
13. لي. ب.،هارفي، الإسلام في إسبانيا بعد سقوط غرناطة، *ترجمة*: حسين مؤنس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.
14. مؤنس، حسين، فتح الأندلس،ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1962م.
15. هودجسون، مارشال، مغامرة الإسلام: وعي وتاريخ في عالم إسلامي، ترجمة رضوان السيد،بيروت: دار العلم للملايين، 1993، ج 2.

ثالثا: الكتب والدراسات الحديثة باللغات الاجنبية

1. Catlos, Brian A., *Kingdoms of Faith: A New History of Islamic Spain*, Basic Books, 2018.
2. Collins, Roger, The Arab Conquest of Spain 710–797, Oxford: Blackwell, 1989.
3. Constable, Olivia Remie, *Medieval Iberia: Readings from Christian, Muslim, and Jewish Sources*, University of Pennsylvania Press, 1997.
4. Dadson, Trevor J., Tolerance and Coexistence in Early Modern Spain: Old Christians and Moriscos in the Campo de Calatrava, Boydell& Brewer, 2014.
5. David J. Wasserstein, *The Caliphate in the West: An Islamic Political Institution in the Iberian Peninsula*, Oxford University Press, 1993.
6. Dodds,Jerrilynn D., Al-Andalus: The Art of Islamic Spain, The Metropolitan Museum of Art, New York, 1992.

7. Eric Solsten and Sandra W. Meditz (Ed.), Spain a Country Study, Library of Congress, Federal Research Division, 1988.
8. Fierro, Maribel, The Formation of al-Andalus, Part 1: History and Society, Ashgate, 2013.
9. García Gómez, Emilio, La Españamusulmanasegún los autoresislámicos, Madrid, Alianza Editorial, 1982.
10. Glick, Thomas F.,Islamic and Christian Spain in the Early Middle Ages, Princeton, Princeton University Press, 1979.
11. Guichard, Pierre, Al-Andalus: Estructuraantropológica de unasociedadislámica en Occidente, Barcelona: BarralEditores, 1976.
12. Halilović, Safvet, Islamic Civilization in Spain – Magnifient Example of Interaction and Unity of Religion and Science, PsychiatriaDanubina, Vol. 29, Suppl. 1, Croatia, Zagreb, 2017.
13. Kennedy, Hugh, *Muslim Spain and Portugal: A Political History of al-Andalus*, Routledge, 1996.
14. Kennedy, Hugh, Muslim Spain and Portugal: A Political History of al-Andalus, (Routledge, 1996).
15. Menocal, María Rosa, The Ornament of the World: How Muslims, Jews, and Christians Created a Culture of Tolerance in Medieval Spain, Little, Brown and Company, 2002.
16. Molins, MaríaJesúsViguera,La Españamusulmana, siglos VIII-XV, Madrid, Cátedra, 1992.
17. Molins, MaríaJesúsViguera, Los reinos de taifas y lasinvasionesmagrebíes, Historia de España Menéndez Pidal, vol. XIII, Madrid, Espasa Calpe, 1991.
18. Moreno, Eduardo Manzano, Conquistadores, emires y califas: Los omeyas y la formación de al-Andalus, Barcelona, Crítica, 2006.
19. Palencia, Ángel González, *Historia de la Españamusulmana*, Madrid, Espasa-Calpe, 1950.
20. Thomas F. Glick, *Islamic and Christian Spain in the Early Middle Ages*, Princeton, Princeton University Press, 1979.
21. Wasserstein, David J., The Caliphate in the West: An Islamic Political Institution in the Iberian Peninsula, Oxford University Press, 1993.

رابعا: البحوث

1. التوفيق، احمد، " "تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر: أفكار في التحقيب"، مجلة المشروع (الرباط)، العدد 9 ، 1988.
2. عبد الله، مثنى، "مفهوم العصر الحديث ومتعلقاته العلمية والفكرية في العراق"، مركز الامة للتطوير والدراسات، 5 اغسطس 2021.
3. مؤنس، حسين، " نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين الى الموحدين"، مجلة المعهد المصري، مدريد، 1955.
4. García Gómez, Emilio, "Poemasarabigoandaluces": EdicionesCulturaHispánica, 1952.
5. Griesemer, James R, "Periodization and Models in Historical Biology." In NewPerspectives on the History of Life: Essays on Systematic Biology as Historical Narrative, edited by Michael T. Ghiselin and Giovanni Pinna. San Francisco: California Academy of Sciences, 1996.